مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

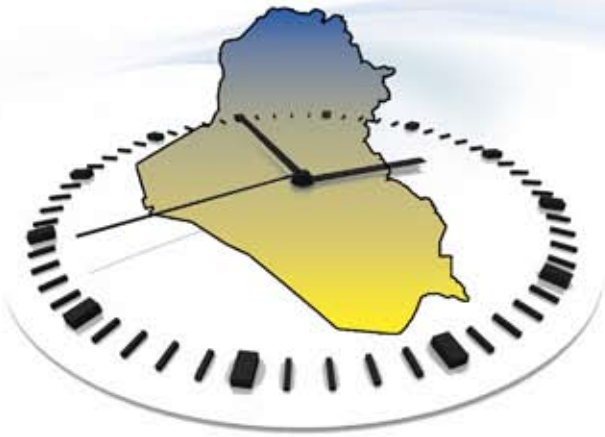

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأربعاء ٢٧-١١- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٤٩)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

هل ستتخلّى الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط؟

ننشر في هذا العدد مقالة استراتيجية مهمة لها علاقة جوهرية بالقرار الاستراتيجي العراقي وبكيفية رسم السياسة الخارجية، للكاتب «ليون هادر» الذي يعد **من كبار المحللين في ويكيستارت وزميل معهد كاتو لدراسات السياسة الخارجية**، وقد سبق وأن نشرنا مقالات أخرى في السياق نفسه المرتبط **بالنقاش الدائر الآن في أروقة صناعة القرار الأمريكي حول المدى المطلوب للاهتمام والانشغال الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وظهور من ينادي بترك المنطقة أو خفض الوقت المخصص لها والتركيز بدلاً من ذلك على التحدي الصيني، وسنخصص لاحقاً عدداً خاصاً بهذا الملف والنقاش المرتبط به.**

يستهل الكاتب مقاله بالحديث عن **الجدل الدائر في الآونة الأخيرة داخل الأروقة الأمريكية بين الداعين إلى ضرورة تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون العالمية وأولئك الذين يجنحون إلى تبنّي منهج العزلة ووجوب نأي أمريكا بنفسها عن بقية العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، ويرى أن إثارة مثل هكذا مواضيع وتبادل الاتهامات بين جميع الأطراف يستدعي إعادة تقييم سياسات الولايات المتحدة الحالية في الشرق الأوسط وتخفيض النفقات الجيوستراتيجية وهو جزء من محاولة لإيقاف الجدال والحفاظ على الوضع الراهن**، إذ إن التشكيك في جدوى هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، يتجاوز الحسابات الاستراتيجية والاقتصادية التي تجري مناقشتها من قِبل خبراء السياسة الخارجية في واشنطن.

ويؤكد الكاتب أن معظم الأمريكيين لديهم معلومات محدودة حول الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية هناك، (النفط وإسرائيل والإرهاب) هذه الكلمات التي تثير القلق، **وفي استطلاع للرأي اتضح أن معظم الأمريكيين يريدون انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان في أقرب وقت ممكن، وكذلك يشككون في جدوى تبنّي واشنطن لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين**، وإن تزايد الشعور الشعبي المناهض للتدخل العسكري في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون بديلاً عن الجدل في واشنطن حول سياسة الولايات المتحدة في المنطقة؛ **فالرأي العام يميل إلى التقلب، فأي هجوم إرهابي آخر مثل هجمات ١١ أيلول أو مواجهة عسكرية مع طهران قد تقلب الاتجاه الحالي الداعي لعدم الانخراط في الصراع، ومن المفترض أن تتيح نهاية الحرب الباردة فرصة للولايات المتحدة لإعادة تقييم منطقة الشرق الأوسط**؛ فلم يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي الذي كان يسعى للسيطرة على الشرق الأوسط، وكان حلفاء واشنطن من الأوربيين والآسيويين الذين يُعدون من القوى الاقتصادية القوية التي كان ينبغي الاستعداد لحماية وارداتها النفطية بدلاً من الاستمرار بالاعتماد على الحماية العسكرية. وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل منخرطة في عملية مفاوضات السلام مع الفلسطينيين (عملية اوسلو) والتحوّل إلى قوة اقتصادية وعسكرية قوية.

ولفت الكاتب النظر إلى أن تأثير النخبة العسكرية بالتحالف مع جماعات المصالح الفاعلة كالمجمّع الصناعي-العسكري واللوبي الإسرائيلي وشركات النفط

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

لماذا البقاء في الشرق الاوسط؟..... ٥

مغريات العنف في العراق ٨

هل ستكون بغداد مفتاحاً
لحل الصراعات في المنطقة؟..... ١٠

لقاء المالكي: فرصة لإعادة هيكلة
سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ١٣

سد أليسو التركي ومستقبل
الموارد المائية في العراق..... ١٦

إطلاق مشروع رائد حول
موارد المياه الجوفية في العراق..... ١٧

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

دفع بالولايات المتحدة إلى الانغماس في الشرق الأوسط وفجّر الإرهاب وزجّ بها في تدخلات عسكرية محدودة (حرب العراق الأولى) وموسعة (حرب العراق الثانية)، وإن استمرار التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة ساعد على انتشار التطرف في العالم العربي، وتآكل سلطة الحكام العسكريين المستبدين والملوك المتحالفين مع واشنطن، وأضعف موقعها المهيمن ولاسيما مع ظهور قوى عسكرية في مناطق أخرى من العالم، وخاصة شرق آسيا، حيث برزت الصين بوصفها تحدياً عالمياً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة.

إن الانسحاب الأمريكي من العراق وتقليل التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط سيكون له معنى فقط ـ وفقاً للكاتب ـ إذا كان جزءاً من الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، وإن هذا المنهج الجديد يجب أن يشجّع القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ومصر ودول الخليج وإسرائيل على العمل لافتراض أن الولايات المتحدة لن تكون هناك لتتعامل مع تفاصيل توازن القوى في المنطقة، كذلك يجب أن توفر حوافز لحلفاء واشنطن الأوربيين لحماية مصالحها في المنطقة التي تعد في عقر دارها الاستراتيجي، وفضلاً على ذلك، فإن الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على النفط الوارد من الشرق الأوسط (يتلقّى ما يقارب ١٤٪ من إمدادات الطاقة من المنطقة)، لذلك لا يوجد أي سبب لاستمرار أمريكا بإنفاق مواردها لتسهّل للمنافسين الاقتصاديين مثل الصين الحصول على نفط الشرق الأوسط مع توفير الحماية العسكرية بالمجّان، **وكذلك على إسرائيل التكيف مع الحقائق الجديدة المرتبطة بنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فالإسرائيليون عليهم أن يدركوا بأن واشنطن لن تكون قادرة على إنقاذهم إذا ما تصرفوا بطريقة غير مسؤولة،** كذلك لا يمكن أن يكون دعم الولايات المتحدة بديلاً عن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ويمكن أن تستمر الولايات المتحدة بالقيام بدور الموازن كملاذ أخير في الشرق الأوسط، والعمل مع القوى الإقليمية والعالمية للمساعدة في تعزيز الاستقرار وتعزيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة، ولكن لايمكن ولاينبغي الحفاظ على الوضع الراهن هناك بعد الآن.

لماذا البقاء في الشرق الاوسط؟

الكاتب: ليون هادر/ من كبار المحللين في ويكيستارت وزميل معهد كاتو لدراسات السياسة الخارجية
ناشيونال انترست - ٢٧ /٣/ ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن استمرار التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة ساعد على انتشار التطرف في العالم العربي، وتآكل سلطة الحكام العسكريين المستبدين والملوك المتحالفين مع واشنطن، وأضعف موقعها المهيمن ولاسيما مع ظهور قوى عسكرية في مناطق أخرى من العالم، وخاصة شرق آسيا، حيث برزت الصين بوصفها تحدياً عالمياً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة

يستهل الكاتب مقاله بالحديث عن **الجدل الدائر في الآونة الأخيرة داخل الأروقة الأمريكية بين الداعين إلى ضرورة تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون العالمية وأولئك الذين يجنحون إلى تبنّي منهج العزلة ووجوب نأي أمريكا بنفسها عن بقية العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.** ويرى الكاتب أن إثارة مثل هكذا مواضيع وتبادل الاتهامات بين جميع الأطراف **يستدعي إعادة تقييم سياسات الولايات المتحدة الحالية في الشرق الأوسط وتخفيض النفقات الجيوستراتيجية وهو جزء من محاولة لإيقاف الجدال والحفاظ على الوضع الراهن.** إذ إن التشكيك في جدوى هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، يتجاوز الحسابات الاستراتيجية والاقتصادية التي تجري مناقشتها من قِبل خبراء السياسة الخارجية في واشنطن.

ويؤكد الكاتب أن معظم الأمريكيين لديهم معلومات محدودة حول الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية هناك، (النفط وإسرائيل والإرهاب) هذه الكلمات التي تثير القلق.

وفي استطلاع للرأي اتضح أن معظم الأمريكيين يريدون انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان في أقرب وقت ممكن، وكذلك يشككون في جدوى تبنّي واشنطن لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

في الواقع لايلزمك أن تكون مفكراً استراتيجياً لتستنتج **أن الغزو الأمريكي للعراق كان فشلاً ذريعاً للعسكرية والدبلوماسية، وان واشنطن تمارس تأثيراً قليلاً جداً على المناخ السياسي في العالم العربي**، ذلك المكان الذي فقد تعاطف الأمريكيين منذ مدة طويلة، وان الإسرائيليين

والفلسطينيين لن يعيشوا بسلام ووئام في أي وقت قريب، حتى لو أمضى الرئيس أوباما مدة ولايته الثانية في جلسات الحوارات الدبلوماسية معهم في كامب ديفيد.

أصبح من الواضح تماماً أن معظم الأمريكيين يرون أن سياسة المحافظة على أسس السلام الأمريكي في الشرق الأوسط لم تعد فعالة، ولاسيما في الوقت الذي لم يتعافَ فيه الكثير من أفراد الطبقة الوسطى من الدمار الاقتصادي والكساد، إذ إن ممثليهم في واشنطن لن يقبلوا بالكيفية التي يُدار بواسطتها التضخم والعجز في الموازنة الفدرالية. **وفي الوقت نفسه، نظراً لتردد الرئيس أوباما في التدخل في سوريا، والدخول في حرب مع إيران، أو القفز في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والمؤشرات على فقدان المحافظين الجدد سيطرتهم على جدول أعمال السياسة الخارجية للحزب الجمهوري، فإن هناك إجماع في واشنطن بأن على أمريكا أن تكون دائماً على استعداد للقيام بشيء ما لحل مشاكل الشرق الأوسط.**

إن تزايد الشعور الشعبي المناهض للتدخل العسكري في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون بديلاً عن الجدل في واشنطن حول سياسة الولايات المتحدة في المنطقة؛ **فالرأي العام يميل إلى التقلب، فأي هجوم إرهابي آخر مثل هجمات ١١ أيلول أو مواجهة عسكرية مع طهران قد تقلب الاتجاه الحالي الداعي لعدم الانخراط في الصراع.**

فضلاً على ذلك، فإن سياسات رد الفعل الحالية التي تتبعها إدارة أوباما في الشرق الأوسط **مازالت قائمة على أساس النموذج القديم الذي تطوّر خلال الحرب الباردة.** وتفترض هذه الاستراتيجية أن القوة العسكرية الأمريكية يمكن أن تُسلط فقط على المعتدين عالمياً وإقليمياً (الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وإيران والقاعدة اليوم)، وان على واشنطن توفير ممر آمن إلى أسواق النفط في الشرق الأوسط وضمان بقاء إسرائيل.

من المفترض أن تتيح نهاية الحرب الباردة فرصة للولايات المتحدة لإعادة تقييم منطقة الشرق الأوسط؛ فلم يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي الذي كان يسعى للسيطرة على الشرق الأوسط، وكان حلفاء واشنطن من الأوربيين والآسيويين الذين يُعدون من القوى الاقتصادية القوية التي كان ينبغي الاستعداد لحماية وارداتها النفطية بدلاً من الاستمرار بالاعتماد على الحماية العسكرية. وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل منخرطة في عملية مفاوضات السلام مع الفلسطينيين (عملية اوسلو) والتحول إلى قوة اقتصادية وعسكرية قوية.

ولفت الكاتب النظر إلى أن تأثير النخبة العسكرية بالتحالف مع جماعات المصالح الفاعلة كالمجمّع

الصناعي – العسكري واللوبي الإسرائيلي وشركات النفط دفع بالولايات المتحدة إلى الانغماس في الشرق الأوسط وفجّر الإرهاب وزجّ بها في تدخلات عسكرية محدودة (حرب العراق الأولى) وموسعة (حرب العراق الثانية).

إن استمرار التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة ساعد على انتشار التطرف في العالم العربي، وتآكل سلطة الحكام العسكريين المستبدين والملوك المتحالفين مع واشنطن، وأضعف موقعها المهيمن ولاسيما مع ظهور قوى عسكرية في مناطق أخرى من العالم، وخاصة شرق آسيا، حيث برزت الصين بوصفها تحدياً عالمياً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة.

إن الانسحاب الأمريكي من العراق وتقليل التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط سيكون له معنى فقط إذا كان جزءاً من الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة. إن هذا المنهج الجديد يجب أن يشجّع القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ومصر ودول الخليج وإسرائيل على العمل لافتراض أن الولايات المتحدة لن تكون هناك لتتعامل مع تفاصيل توازن القوى في المنطقة، كذلك يجب أن توفر حوافز لحلفاء واشنطن الأوربيين لحماية مصالحها في المنطقة التي تعد في عقر دارها الاستراتيجي.

فضلاً على ذلك، فإن الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على النفط الوارد من الشرق الأوسط (يتلقّى ما يقارب ١٤٪ من امدادات الطاقة من المنطقة). لذلك لا يوجد أي سبب لاستمرار أمريكا بإنفاق مواردها لتسهّل للمنافسين الاقتصاديين مثل الصين الحصول على نفط الشرق الأوسط مع توفير الحماية العسكرية بالمجّان. **وكذلك على إسرائيل التكيف مع الحقائق الجديدة المرتبطة بنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فالإسرائيليون عليهم أن يدركوا بأن واشنطن لن تكون قادرة على إنقاذهم إذا ما تصرفوا بطريقة غير مسؤولة**، كذلك لا يمكن أن يكون دعم الولايات المتحدة بديلاً عن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. ويمكن أن تستمر الولايات المتحدة بالقيام بدور الموازن كملاذ أخير في الشرق الأوسط، والعمل مع القوى الإقليمية والعالمية للمساعدة في تعزيز الاستقرار وتعزيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة، ولكن لايمكن ولاينبغي الحفاظ على الوضع الراهن هناك بعد الآن.

رابط المقال: http://goo.gl/NTh3j7

مغريات العنف في العراق

الكاتب: تشارليس تريب/ أستاذ متخصص في سياسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن
موقع اوبن ديموكراسي الاليكتروني - ٢٠١٢/٣/٢٣

ترجمة: قسم الترجمة
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

يُنظر للعنف في العراق على أنه الأسلوب الأكثر فاعلية للحصول على الاعتراف أو لفتح قناة اتصال مع الحكومة من خلال التكلم بلغة يفهمها أولئك الذين يديرون السلطة بشكل جيد جداً، وسواء في عهد الاحتلال الأمريكي أو تحت سلطة الحكومة العراقية، فإن العنف حقق نجاحاً حتى وإن كان الثمن الذي يدفعه شعب العراق رهيباً

يستهل الكاتب مقاله بذكر أن الانتفاضات التي شهدها العالم العربي عام ٢٠١١ أخذت في معظمها مسارين رئيسين تجلى الأول بطابعه السلمي في حين جنح الآخر إلى استخدام العنف المفرط من قِبل جميع الأطراف (المعارضة والسلطة)، فقد رأت فيه الأولى وسيلة للوصول إلى الحكم ورمزاً على العزم والجدية، في الوقت الذي وجدت فيه الثانية مصدراً واقعياً من مصادر الاستقرار. وبغض النظر عن هذا الأمر أو ذاك، فإن للعنف آثاراً بعيدة وتبعات يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها. وليس هناك توضيحاً لمسألة العنف أفضل مما شهده العراق خلال السنوات الأخيرة؛ فالعنف في هذا البلد **أصبح الآن جزءاً أساسياً من ممارسة السلطة سواء من قِبل الحكومة أو من قِبل الجهات غير الحكومية**، فحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي كانت قد استخدمت العنف في إطار مساعيها لتوطيد سلطاتها، وبدا ذلك واضحاً منذ حملات عام ٢٠٠٨م، عندما أعاد الجيش العراقي تحرير عدد من محافظات العراق. في الوقت الذي كانت فيه البلاد خارجة لتوّها من حرب أهلية دامية، فقد لقيت هذه الحملات دعماً قوياً من الولايات المتحدة الأمريكية وآخرين رأوا في هذا الدعم رمزاً لتقوية الحكومة العراقية المهزوزة. وفي الواقع فقد أخضع المالكي لقيادته أكثر الوحدات فعالية في القوات المسلحة العراقية وهي (لواء بغداد)، معتقداً أن ذلك يُمكن أن يساعده في تحقيق مشروعه لإعادة بناء الدولة. ويمضي الكاتب مستطرداً في تحديد بعض المحطات التي اتضح فيها جنوح الأجهزة الحكومية نحو استخدام العنف، كالتصدي للمتظاهرين السلميين سنة ٢٠١١ في ساحة التحرير في بغداد وفي محافظات البصرة والموصل بل وحتى في إقليم كردستان، إذ تعرضوا للقتل والضرب والإهانة. **ويرى الكاتب أن المفاوضات التي يقوم بها المالكي مع أكثر الميليشيات عنفاً مثل عصائب أهل الحق بقيادة الخزعلي المنشق عن جيش المهدي، وتنظيم بدر بقيادة هادي العامري، يأتي**

في إطار «شرعنة» العنف. وهو الأمر الذي ينطبق على بعض الميليشيات السنية التي اشتركت في التمرد حيث توجه اليوم نيرانها إلى حلفائها السابقين. وبشكل عام فقد تم تبرير هذه المحاولات بحجة تحييد العنف لهذه المجاميع كافة. وربما تُفسَّر بشكل أفضل على أنها محاولة لإعادة توجيه العنف الكامن للقضاء على القوى السياسية والعسكرية التي تواجه المالكي داخل الحكومة وخارجها. ويضيف الكاتب أن النشاطات التي تحاول السيطرة على قضايا الفساد والانتهاكات المالية التي يتورط فيها مسؤولون من مختلف المستويات في الدولة، تم تحديدها بطرق عديدة، حيث تعرّض موظفو هيئة النزاهة إلى تهديدات اضطرتهم إلى ترك تحقيقاتهم، بعد أن فشلوا في الحصول على الدعم من رئيس الوزراء العراقي، فضلاً على تصفية بعض الصحفيين الذين شرعوا بفضح ملفات الفساد. **ويؤكد الكاتب على أن الحكومة ليست الوحيدة التي تمارس العنف**، فبالنسبة لأولئك الذين يخوضون سباقاً لكسب السلطة ويتحدّون الحكومة، فإن العنف أصبح مغرياً وجذاباً على نحو متساوٍ. إن الهجمات المباشرة على قوات الأمن الحكومية وعلى المسؤولين، ليست سوى تعبير عن رفض كل مايعد فرضاً للنظام، بل ويستخدم من قِبل بعض المجموعات لتحدي النظام السياسي الذي ظهر بعد عام ٢٠٠٣م، الذي **يُصنف بالطائفي وبالنظام الشيعي الذي يتلقى الدعم من الغرب أو من إيران**، وضمن هذا السياق فقد قاد العنف إلى قتل أبناء العراق من الشيعة والمسيحيين بوصفهم ممثلين لهذا النظام الجديد، ومن هذا المنظور أيضاً يُنظر للعنف على أنه الأسلوب الأكثر فاعلية للحصول على الاعتراف أو لفتح قناة اتصال مع الحكومة من خلال التكلم بلغة يفهمها أولئك الذين يديرون السلطة بشكل جيد جداً، وسواء في عهد الاحتلال الأمريكي أو تحت سلطة الحكومة العراقية، فإن العنف حقق نجاحاً حتى وإن كان الثمن الذي يدفعه شعب العراق رهيباً.

وفي ظل هذه الأجواء ازدهرت الجريمة المنظمة طوال العقد الماضي، حيث باتت تجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر صناعة مزدهرة. وفي الختام يرجّح الكاتب أن سبب عدم فاعلية القوات الأمنية في التعامل مع مثل هذه الأحداث يعود إلى ضعف في الأداء، أو ربما إلى الارتباط بين الشبكات المسؤولة عن تلك الجرائم وبين السلطات الحاكمة وعلى المستويات الكافة. ومن ثم أصبح العنف في العراق جزءاً لايتجزأ من النظام السياسي بحجة الحفاظ على النظام. وليس أمراً يثير الدهشة عندما يُستخدم العنف من أشخاص يتمتعون بالحصانة وحماية السلطة. فيما يستخدمه آخرون كرد فعل معاكس ومدمر. وضمن هذا النظام، أصبح العنف أسلوباً للمعارضة ورمزاً لجديتها، فيما يخلق للحكومة مشكلة لابد وأن تجد حلاً لها.

رابط المقال: http://goo.gl/mxZSPH

هل ستكون بغداد مفتاحاً لحل الصراعات في المنطقة؟

الكاتب: مارك لينش/ أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن ومدير معهد دراسات الشرق الأوسط ومن كبار باحثي مشروع القرن الأمريكي الجديد
مجلة الفورين بوليسي - ١٨/١٠/٢٠١٣

ترجمة: ميثم كاظم
مراجعة وتلخيص: د. نصر محمد علي

من الممكن أن يمثل العراق جسراً لتطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، كما يمثل أكبر تحدٍّ محتمل للتقسيم الطائفي الإقليمي الذي ينذر بخطر اشتعال الوضع على طول خطوط الانقسام بين السنة والشيعة، فالولايات المتحدة لديها مصلحة عميقة في رؤية العراق كاسراً الحلقة المفرغة المتمثلة بالاستقطاب الطائفي وترسيخ الاستبدادية والتمرد، وصحيح أن المالكي لم يتصرف أبداً كما لو أنه يشاطر الولايات المتحدة تلك المصالح، لكن اجتماع أوباما معه سيكون الوقت المثالي لاختبار إمكانية دفعه لتغيير نهجه

يمكن لبغداد أن تكون المفتاح لحل الصراعات في المنطقة، لكن ذلك لن يتحقق قبل أن تنظّم وضعها الداخلي. بهذه العبارة استهلت الفورين بوليسي دراستها حول وضع العراق والمنطقة والتي من المفترض أن تكون على أجندة زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقاً للفورين بوليسي فإن هذا **هو الوقت المناسب من أجل التعاطي مع جدول الأعمال الإقليمي المزدحم. إذ تحتاج واشنطن إلى بذل المزيد من الجهد في هذه الزيارة ويجب أن لا تقتصر على المجاملات اللفظية حول الأمن، والتعددية، والمسؤولية، والشراكة الدائمة. إذ يتعين على الإدارة الأمريكية إقناع قادة العراق بلعب دور فعال في الوساطة للتعامل مع الانقسامات السياسية والصراعات الدموية في المنطقة، وهو دور لا يمكن لأحد أن يقوم به سوى بغداد.**

ولاحظت الفورين بوليسي أن مصير العراق ليس مهماً فقط بسبب مقتل الآلاف من الأميركيين وحوالي نصف مليون عراقي خلال عقد من الحرب بل أيضاً لأن العراق في قلب ميزان القوى المتخلخل في منطقة الخليج، ويشترك بحدود طويلة مع سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية. فتجدد حركة التمرد بضراوة، يمثل واحدة من الآثار الجانبية الأكثر تدميراً للحرب في سوريا. **ونظراً لأن الشيعة يحكمون دولة عربية شبه ديمقراطية، فإن ذلك يضع منطقة الشرق الأوسط اليوم على ثلاثة خطوط للصراع: السنة ضد الشيعة، والأنظمة الملكية ضد الديمقراطيات، ومجلس التعاون الخليجي ضد إيران.**

ومن دون شعور بأهمية القضايا الملحة، فعلى الأرجح لن يكون الاجتماع في البيت الأبيض أكثر من مجرد تنشيط الاتفاق المهمل منذ مدة طويلة، والذي يسمى باتفاق الإطار الاستراتيجي، إذ كان ذلك موضوع اجتماع آب الماضي بين وزير الخارجية جون كيري ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري. إن الاتفاق المذكور هو بالتأكيد مهم كوسيلة لبناء نوع من العلاقات الطبيعية والإيجابية للخروج من حطام عقد من الحرب والاحتلال. **ومن الواضح أن المالكي لديه بعض الأمور التي يريدها من**

واشنطن، مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم منظومات الأسلحة التي تم شراؤها.

وينبغي أن يكون الاجتماع بين المالكي والمسؤولين الأمريكيين وسيلة له وللرئيس الأمريكي باراك أوباما في خوض حديث صريح حول الأزمة السياسية الداخلية في العراق ودورها المحتمل في النظام الإقليمي المتغير. سفير العراق لدى الولايات المتحدة، لقمان عبد الرحيم الفيلي، صرح مؤخراً في واشنطن بأن الرسالة الأساسية التي يحملها إلى أمريكا هو **أن بغداد يمكن أن تكون حليفاً موثوقاً به في منطقة مضطربة. وهناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الحليف، خاصة حين يكون ذلك الحليف متأثراً بشدة بنتائج المفاوضات الأمريكية-الإيرانية ومسار الحرب الأهلية في سوريا.** ولكن بالنسبة للعراق من أجل لعب مثل هذا الدور، **سيتعين على المالكي تغيير سياسة «مركزية السلطة» وسياسة استبعاد الأقلية السنية التي يعتمدها منذ مدّة طويلة في العراق.**

الفشل السياسي في العراق ليس شيئاً جديداً حيث إننا لا نملك إلا القليل من النفوذ بعد انسحاب القوات الأمريكية. **وكان المالكي قد تجاهل هذه المشورة عندما كان هناك ١٤٠ الف جندي أمريكي في العراق**، وتجاهلها عندما بدأت تلك القوات بالانسحاب، وتجاهلها بعد مغادرتهم نهائياً. **وقال: إنه لن يذهب أبداً إلى تقديم مثل هذه التنازلات إلا إذا كان يشعر بأنها ضرورية للغاية من أجل الحفاظ على البلاد.** ويرجع ذلك جزئياً إلى المكاسب الأمنية المؤقتة التي حققتها الولايات المتحدة في عملية زيادة عديد القوات التي عرفت «بالاندفاعة» والنجاح في استقطاب التمرد السني، وقال: إنه لم يشعر بأنه فعلاً قد قدم تنازلات في حينها. إلا انه وفقاً للدراسة فإن الأمور قد تكون مختلفة الآن، **فحصاد سياساته الإقصائية كانت أشهراً طويلة من الاحتجاج السني المتواصل، وتجدد التمرد، وتنامي الإدراك بأن البلاد تتمزق وزيادة كبيرة في الوفيات الناجمة عن العنف الذي دفع إلى الخوف من أن البلاد ستحترق بالنار مرة أخرى. النتيجة الضارة للعنف المتزايد هذا العام والأزمة السياسية يمكن أن تؤدي في النهاية إلى مذبحة، وهو ما يكفي لدفعه إلى مثل هذه التنازلات بشكل متردد ومتأخر.** إن غريزة البقاء السياسي لديه، لا النفوذ الأمريكي، هي ما سوف تؤدي في النهاية إلى إقناعه. مع الانتخابات المصيرية التي تلوح في الأفق في العام المقبل والعلامات المزعجة الناشئة عن معالم القانون الانتخابي الجديد، **ينبغي على البيت الأبيض القيام بكل ما في وسعه خلال زيارة المالكي للدفع به في هذا الاتجاه، واشتراط ذلك في مقابل كل الحوافز التي يمكن تقديمها من خلال اتفاق الإطار الاستراتيجي (مثل المساعدات العسكرية والتعاون الاستخباري الذي يريده المالكي).**

نمى الإحباط بسبب رفضه لتقديم تنازلات، وتفجّر هذا الاحباط بعد حملة القمع الوحشية التي شنتها الحكومة على المظاهرات السلمية في الهجوم الدامي الذي وقع في نيسان الماضي على المتظاهرين في الحويجة. في الحقيقة، ربما كان بوسع المالكي الإفلات من هذا المأزق، عبر تشديد قبضته على السلطة والاستمرار بسياسته الانتقائية في التعاون مع النخب السنية، لولا امتداد الحرب في سوريا. **ولكن نهجه السياسي العنيد هو الذي خلق بيئة حاضنة للمتمردين العراقيين للاستفادة من النجاحات التي حققوها في سوريا.**

قد كان الاستقطاب الطائفي في العراق ملتهباً بطبيعة الحال، حتى قبل اشتعال البيئة الإقليمية، فالأنظمة الخليجية وبقية الجهات الداعمة والممولة للتمرد المسلح في سوريا، كانت نظرتها قاتمة تجاه المالكي وكان رد فعلها غاضباً من دعمه الواضح لنظام الأسد. ولطالما تعاملوا مع الحكومة العراقية من منظار طائفي، واستخفوا

بالمالكي بوصفه دمية بيد إيران. وسماح العراق بمرور الطائرات التي تنقل المساعدات الإيرانية إلى دمشق واتخاذ موقف متردد تجاه نظام الأسد جعل الأمور تزداد سوءاً. إن دعم الدول الخليجية للحركة الاحتجاجية السنية في العراق (إن لم يكن للمتمردين المسلحين) قد تردد خبره على نطاق واسع. وفي الوقت الذي يُفهم فيه من وصف المالكي للاحتجاجات بأنها مؤامرة مدعومة من الخارج، على أن ذلك مناورة لإلقاء المسؤولية على الآخرين، إلا ان ذلك لاينفي أن السياسة العراقية تظل تحت تأثير القوى ذاتها التي تخوض حرباً طائفية إقليمية بالوكالة التي تعاني منها سوريا الآن. لأجل كل هذه الظروف القاتمة، **ينبغي على المالكي وأوباما أن يعتمدا على أسس لمناقشات مثمرة أكثر من تلك التي كانت في اجتماعاتهم السابقة، وعلى المالكي أن يدرك اتساع نطاق وطبيعة التحديات الأمنية في العراق. ورجّحت الدراسة أن يسعى المالكي للحصول على المزيد من المساعدات الأمنية الأمريكية والدعم الذي سوف يصفه بالتأكيد بأنه من أجل مكافحة الإرهاب.** إن واشنطن قد تكون قادرة أخيراً على أن تجعله يجري الإصلاحات السياسية الضرورية كجزء من صفقة لتقديم المساعدة الأمنية. وهذا من شأنه أن يسير بعكس كل السياسات التي قام بها سابقاً، وبطبيعة الحال، لا ينبغي لأحد أن يتفاءل. ولكن مع ذلك قد يبدي المالكي مرونة أكبر، بسبب التحدي الأمني الكبير الذي يواجهه حالياً وكذلك لحاجته الماسة للمساعدات الأمريكية، وان القرار الأمريكي بعدم قصف سوريا سيساعده في ذلك أيضاً. إذ لم يكن الشيعة العراقيون معارضين لمثل هذه الضربة العسكرية فحسب، بل حذر السياسي السني البارز أسامة النجيفي أيضاً من تلك الضربة علناً. **وينبغي على البيت الأبيض الآن دفع بغداد إلى عدم السماح بالرحلات الجوية الإيرانية عبر المجال الجوي العراقي. كما أنها ينبغي أن تبحث عن سبل للعمل مع بغداد لخدمة المصلحة المشتركة في مكافحة الجماعات الجهادية التي تعيث فساداً على جانبي الحدود.** يجب على أوباما التأكيد على أن **الإصلاحات السياسية واشراك السنة** سيشكلان جزءاً أساسياً من أي تعاون أمني جديد لتحقيق هذا الهدف المشترك. وان احتمال عقد صفقة سياسية بين الولايات المتحدة وإيران ينبغي أيضاً أن يكون جزءاً رئيساً في النقاشات مع العراق.

وفي الختام لفتت الفورين بوليسي النظر إلى أنه **ما يزال من الممكن أن يمثل العراق جسراً لتطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، كما يمثل أكبر تحد محتمل للتقسيم الطائفي الإقليمي، الذي ينذر بخطر اشتعال الوضع على طول خطوط الانقسام بين السنة والشيعة. فالولايات المتحدة لديها مصلحة عميقة في رؤية العراق كاسراً الحلقة المفرغة المتمثلة بالاستقطاب الطائفي، وترسيخ الاستبدادية، والتمرد. صحيح أن المالكي لم يتصرف أبداً كما لو أنه يشاطر الولايات المتحدة تلك المصالح، لكن اجتماع أوباما معه سيكون الوقت المثالي لاختبار إمكانية دفعه لتغيير نهجه.**

رابط المقال: http://goo.gl/Lu62MQ

لقاء المالكي: فرصة لإعادة هيكلة سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق

الكاتب: مايكل نايتس/زميل في برنامج زمالة «ليفر إنترناشيونال» في معهد واشنطن
٢٠١٣/١٠/٣٠

ترجمة: سهاد صالح سالم
مراجعة: د. نصر محمد علي

مع تحوّل الاهتمام الأمريكي حيال آسيا تتجه حالياً دولٌ مثل الصين والهند باتجاه العراق، وتعترف بأهميته، واضعة الكثير من الاستثمارات فيه، فلابد من توسيع الاهتمام الأمريكي المباشر وعلى المدى القريب، ولاسيما أثناء الانتخابات الهامة التي ستجري في ٢٠١٤ وهي الانتخابات البرلمانية الأولى منذ الانسحاب العسكري الأمريكي، وفرصة لإثبات التزام واشنطن بديمقراطية العراق وازدهاره

يرى الكاتب في مستهل مقاله أن اللقاء المرتقب بين الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في (١ تشرين الثاني/نوفمبر) سينقل رساله قوية إلى الشعب العراقي، مفادها **أن الحكومة الاميركية ماتزال قوة الاعتدال وثقل الموازنة في دولتهم ضد تدخل إيران الشيعية من جهة، ودول الخليج السنية وتركيا من جهة أخرى.**

إذا لم يُسمع صوت الولايات المتحدة بقوة، ستكون هناك فرصة للدول الأقل حيادية والجماعات المسلحة العابرة للحدود، للتدخل في شؤون العراق، وهو الاتجاه الأقوى والأكثر رسوخاً.

وفي لقاء الجمعة وما بعده، **ستتركز المناقشات على التعاون الضعيف في مجالي الاستخبارات، ومكافحة الإرهاب حيث أصبح العراق المكان الآمن الوحيد لتجول أعضاء تنظيم القاعدة من دون الخوف من استهدافهم بالطائرات الأمريكية من دون طيار.**

وكشف الكاتب أن الرئيس أوباما سيعرض مساعدة أمريكية أكبر للقوات الخاصة وأجهزة الاستخبارات العراقية لكنه سيؤكد للمالكي أن هذه المساعدة لن تُخرج بغداد من الأزمة الحالية.

كما أن قوات الأمن التي تقودها حكومة شيعية، لن تمنع حدوث المشكلة عن طريق عزل السنة في مناطق وأحياء منفصلة. **إن جهود مكافحة التمرد التدريجية والمتطورة والمعتمدة على السكان وبمساعدة الولايات المتحدة التي هي وحدها القادرة على إعادة تأهيل الجيش العراقي، وتغيير الوضع الأمني، بمساندة جهود المصالحة الطائفية الحقيقية التي يصوغها العراقيون ويدعمها المجتمع الدولي وبقوة.**

ومثال ذلك التهديدات المحلية لتنظيم القاعدة المتمثلة بجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام التي ماتزال أنشطتها الجهادية تؤثر بشكل مباشر على العراق. إن لدى الولايات المتحدة مصالح في استئصال هذه الجماعة السنية المتطرفة، إلا ان أي جهود يجب أن تكون

مصحوبة بتدابير أخرى، إذ إن تركيا ودول الخليج السنية ستنظر إلى الإجراءات الأمريكية المنفصلة ضد هذه الجماعة على أنها خطوة باتجاه (بشار الأسد وإيران والجانب الشيعي من الصراع الطائفي في المنطقة)، **لذلك على الرئيس الأمريكي أن يربط المساعدات الأمنية، بتواصل واضح للحكومة مع السنة، عن طريق العدول عن سياسة عزل السنة المذكورة آنفاً**، وعلى المالكي بالمقابل أن يعمل على وقف عمليات نقل الأسلحة الإيرانية إلى سوريا، والتي تمر عبر العراق لما تسببه من تداعيات إقليمية سلبية، فضلاً على كونها تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي.

ويعتقد مايكل نايتس أن الانتخابات العراقية القادمة في ٢٠١٤ ستمثل خطوة كبيرة نحو الابتعاد عن الانهيار، أو ستكون عاملاً مُفاقماً يعمل على التعجيل في تدهور الأوضاع في البلاد.

وهنا أمام واشنطن فرصة لممارسة النفوذ الإيجابي في العراق، عبر التأكيد على أن الولايات المتحدة تقف مساندة للعملية الديمقراطية ذاتها، وليس خلف نتيجة محددة، **من دون هذا التأكيد سيعتقد العراقيون أن لقاء الجمعة بين أوباما والمالكي إنما هو دعماً للمالكي قبل الانتخابات، وهذا ما يريده القائد العراقي بالضبط.**

حان الوقت للتأكيد بشكل متسق وعلني على أن الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة وستجري في موعدها المحدد وأن الولايات المتحدة تتطلع للعمل مع الحكومة العراقية القادمة بغض النظر عن قائدها وعن تشكيلاتها.

ويستطيع الرئيس أوباما أن يؤكد على الوحدة العراقية بالحديث عن أهمية إجراء الانتخابات الإقليمية لحكومة إقليم كردستان التي جرى تعليقها بسبب خشية الأحزاب الكبرى من نتائجها.

إن واشنطن تكرّس اهتماماً كبيراً لمثل هذه التفاصيل لأنها تعمل على تحسين التطورات السلبية في العراق، كما حصل في كانون الأول الماضي **حيث أقنع التدخل الأمريكي بغداد بعدم اعتقال السياسي السني رافع العيساوي الذي كان من الممكن أن يتسبب اعتقاله بتعميق الأزمة الأمنية القائمة.**

ولأسباب اقتصادية واستراتيجية، يعد إنتاج النفط هو المصلحة الأمريكية المباشرة والأكثر وضوحاً في العراق، لذلك يجب أن تواصل واشنطن توسيع نطاق دعمها الفني لهذا القطاع، فعلى الرغم من التعقيدات الروتينية الكثيرة وتآكل القدرة على إدارة المشاريع إلا ان حكومة العراق تزيد ببطء من صادراتها النفطية، العامل الذي ساهم في تعويض الأثر العالمي للعقوبات على إيران وجلبها إلى طاولة المفاوضات.

ولاحظ المقال أن واشنطن تؤيد بيع النفط العراقي عن طريق وزارة النفط العراقية وتوزيع عائداتها من خلال الخزانة الفيدرالية، وقد جعل هذا الموقف واشنطن في صراع مع حكومة إقليم كردستان التي تفسر الدستور على نحو مختلف، إذ ترى أن على بغداد وواشنطن القبول بعمليات إنتاج وتسويق مستقلة للنفط الذي تنتجه المنطقة الشمالية التي تحصل منه على عائدات مضاعفة وأكثر مما كانت ستحصل عليه لو شاركته مع العائدات النفطية الفيدرالية المعتادة، ويحظى هذا التوجه بدعم فعلي

من تركيا، **كما أن اكتمال البنية التحتية المطلوبة للتصدير في المنطقة، تجعل حكومة كردستان ماضية في عمليات تصدير النفط المستقلة وبكميات مرتفعة في العام المقبل، سواء بموافقة واشنطن، أو من دونها.**

لذلك يتعيّن على الرئيس أوباما أن يحث المالكي على تنفيذ اتفاقه مع مسعود البرزاني الذي أبرمه في نيسان الماضي الذي يتعلق بتعويض شركات النفط عن تكاليف الإنتاج من الميزانية الفيدرالية من أجل السماح للكرد بتجديد عقود صادرات النفط بموافقة بغداد.

كما على أوباما التأكيد أن واشنطن ليست معارضة لصادرات حكومة إقليم كردستان حتى يتضح فعلاً أن الكرد يرفضون النهج المنطقي للحكومة العراقية. وخلال ذلك على واشنطن أن تساعد في تدقيق فعلي لإنتاج النفط والإيرادات الفيدرالية لحكومة كردستان كونها الأكثر موضوعية في هذا المجال، كما أن على الإدارة أن تحسّن من علاقات العمل مع حكومة كردستان، وأن توضّح للمالكي أن الشمال ماضٍ في إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي بطريقة أو بأخرى، على الرغم من وجود رغبة لدى واشنطن في قيام تنسيق كردي مع بغداد.

وبالنسبة لتركيا استطرد الكاتب قائلاً: إن التعاون بينها وبين حكومة كردستان في مجال النفط أصبح حتمياً، ومايزال بوسع واشنطن توجيه الطرفين إلى الشراكة مع الحكومة العراقية. **وينبغي على واشنطن مساعدة بغداد في إيجاد تسوية تحفظ بها ماء الوجه، وتضع الأساس لاتفاق كبير حول مشاركة الإيرادات وتصاريح التعاقدات النفطية في منتصف المدة خلال دورة الحكومة القادمة التي تستمر بين ٢٠١٤-٢٠١٨.**

إن موقف واشنطن قديم تجاه هذه القضية، ولا ينبغي لها أن تقف تجاه هذه اللعبة مكتوفة اليدين، وان لا تعارض شيئاً كانت بغداد قد رضخت له من الناحية العملية، وان المالكي نفسه تراجع وإلى حدٍّ كبير عن تهديد حكومة كردستان بشأن الصادرات، كما أن واشنطن لن تتحمل خسارة المزيد من النفوذ والسمعه لدى حكومة كردستان. ولايساهم العراق حالياً في صنع القرارات الإقليمية الأمريكية، وعلى الرغم من كونه يملك موارد استراتيجية مهمة، إلا انه يواجه تحديات هائلة، ولابد له من أن يحظى بمزيد من المساعدات المباشرة ولاسيما في مكافحة الإرهاب، غير أن الوصمة التي لحقت بالاحتلال العسكري السابق حالت دون أن تنظر واشنطن إلى العراق من منظور جديد.

ولفت مايكل نايتس النظر في ختام مقالته بالقول: مع تحوّل الاهتمام الأمريكي حيال آسيا تتجه حالياً دولٌ مثل الصين والهند باتجاه العراق، وتعترف بأهميته، واضعة الكثير من الاستثمارات فيه، فلابد من توسيع الانخراط الأمريكي المباشر وعلى المدى القريب، ولاسيما أثناء الانتخابات الهامة التي ستجري في ٢٠١٤ وهي الانتخابات البرلمانية الأولى منذ الانسحاب العسكري الأمريكي، وفرصة لإثبات التزام واشنطن بديمقراطية العراق وازدهاره.

رابط المقال: http://goo.gl/P8f9kl

سد أليسو التركي ومستقبل الموارد المائية في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

حـذّر ناشـط بيئي عراقـي، يـوم الثلاثاء (٢٢ تشـرين الثاني)، من مخاطر إقامة سـد أليسو التركي «العملاق» على مناسـيب نهري دجلة والفرات، إذ عد أن ذلك يؤدي إلى زيادة حرمان العراق من الموارد المائية، ويهدد بـ«موت» الزراعـة في وادي الرافدين، ودعا إلى التفاوض مع تركيا لتقاسم المياه.

وقال الناشـط البيئي، ومدير مشـروع (عدن الجديدة)، الـذي ترعـاه منظمة (طبيعـة العراق لإحيـاء الأهوار)، عزام علوش، في مقال نشـرته مجلة The Economist الأسبوعية البريطانية: إن «استمرار تركيـا بإقامة هذا السـد العملاق سيؤدي إلى انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات بنحو أكثر خطورة».

وأوردت الأسـبوعية البريطانية، أن «علـوش وصـل مؤخـراً إلى ميناء البصرة، حيث قضى مدة شـهر من الاستكشـاف البيئي لواقـع نهري دجلـة والفرات في الأجـواء الحارة بهدف تسـيير ثلاثة قـوارب تاريخية انطلاقـاً من منبع نهـر دجلة في جنوب شـرق تركيا، حيث يرغـب هذا الناشـط في إبراز الألق التاريخـي والحضاري لبلاد الرافدين مع تسـليط الضوء على قضية مهمة تتعلق باستمرار انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات في العراق».

وذكرت الايكونومسـت، أنه بينما هناك «أجزاء من العراق هـي عبارة عن صحـارى فإن هناك نهـران يغذيان أرضاً زراعية خصبة وأهـواراً مورقة مليئة بقطعان الجاموس»، مبينة أن «الإغريق كانوا يسمون العراق باسم ميسوبوتاميا Mesopotamia أي بلاد الرافدين، حيث أولى محاولات الزراعـة في التاريـخ قد بـدأت هناك وكان نهـرا دجلة والفرات منذ فجر التاريخ يمثلان مسلكين للتجارة والسفر والتنقل بين العرب والكرد والأتراك، أما الآن فإن سلسـلة من السـدود قد تم انشاؤها في تركيا منذ حقبة الستينات من القـرن الماضي، قد أدّت إلى الجفاف والتصحر الذي يواجهه العراق».

وأكد الناشط البيئي علوش، في حديثه للمجلة البريطانية، أن هناك «سـد ثانٍ أكبر يتم تشييده حالياً في قرية أليسو التركية، في مشروعٍ لتوليد الطاقة الكهربائية»، لافتاً إلى أن «السد سـيؤدي في الوقت نفسه، إلى حرمان العراق أكثر من الموارد المائيـة، وان الزراعة سـتموت في وادي الرافدين حيث ولدت فيها».

ورأت الايكونومسـت، أن «الناشط البيئي علوش الـذي يفضل إجراء مفاوضات مع الأتراك بشأن موارد الميـاه، يخطط أيضـاً لجلب بعض المزارعين من المناطق الريفية إلى العاصمة بغداد للالتقاء بالسياسيين»، ونقلت عنه قوله: إن على «السياسيين الذين يتشاجرون فيما بينهم بشأن الأمن والمشاركة في السلطة، أن يعلموا أن العراق في خطر».

يُذكر أن أزمة الجفاف تفاقمت في العراق خلال السنوات الأخيرة بسـبب قلة سقوط الأمطار وسـوء استعمال مياه السـقي وانخفاض مناسـيب مياه دجلة والفـرات اللذين يعانيان أصلاً من انخفاض حصصهما بنسبة بلغت الثلثين على مدى الـ٢٥ سنة الماضية.

إطلاق مشروعٍ رائدٍ حول موارد المياه الجوفية في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

في إطار الجهود الكبيرة المبذولة لدعم الحكومة العراقية في التصدّي للآثار الكارثية للجفاف ونقص المياه، تعمل منظّمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي على تطوير القدرات الوطنية في مجال الاستكشاف والإدارة المتكاملة لموارد المياه الجوفية، فضلاً على تحسين كفاءة وفعالية الخطط المحلّية والسياسات العامّة في مجال المياه.

فقد التقى يوم ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٣، ممثلو اليونسكو والاتحاد الأوروبي مع مسؤولين من الحكومة العراقية في بغداد للإعلان عن الإطلاق الرسمي للأنشطة المختلفة التي سيتمّ تنفيذها خلال مدة الـ ٣٠ شهراً من قِبل مكتب اليونسكو في العراق، وبالتعاون الوثيق مع وزارة الموارد المائية في بغداد، ووزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كردستان، إلى جانب الوزارات المعنية الأخرى، وتحديداً وزارة الزراعة، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة التخطيط.

وقالت مديرة مكتب اليونسكو في العراق لويز هاكستهاوزن: إن «الفهم المعمّق لمشكلة نقص المياه في العراق هو الخطوة الأولى نحو إيجاد الحلول الفعّالة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي يخلّفها هذا النقص». وأضافت السيّدة هاكستهاوزنأن هذه الجهود ترمي إلى توفير البيانات والدراسات التي يمكن أن تشكّل المرجع التقني الأساسي لجميع الأطراف والناشطين في قطاع المياه في البلاد.

فهي ستوفّر بيانات حديثة لتوسيع آفاق المعرفة العلمية حول مكوّنات وعناصر المياه الجوفية في العراق، ومن ثم، ستساهم في اتخاذ قرارات مدروسة ووضع سياسات وخطط فعّالة من أجل إدارة أفضل للموارد المائية».

وبالارتكاز على بيانات تمّ توفيرها خلال مرحلة سابقة من قبل اليونسكو في العام ٢٠١٠ وفي إطار المشروع نفسه، ستساهم قاعدة البيانات الجديدة هذه في تحديث المعلومات الموجودة، وتحسين القدرات الحكومية في مجال التحليل المعلوماتي والاستخدام المستدام للموارد المائية، إضافة إلى إدارة طبقات المياه الجوفية من آبار وتربة – لما يشكّل عنصر رئيسي في معالجة النقص في المياه وتشجيع التنمية الزراعية المستدامة.

وقد أدّت التغيّرات المناخية والاختلاف في معدّلات المنابع الرئيسية والاستخدام المحلّي إلى تغيّرات دراماتيكية في النظام الهيدرولوجي في العراق خلال الثلاثين عاماً الماضية. انخفض معها مخزون الآبار والبحيرات والأنهر إلى مستويات خطيرة، فيما انخفض منسوب نهري دجلة والفرات، وهما المصدر الرئيسي للمياه السطحية في العراق، إلى أقل من الثلث من المعدّل الطبيعي. وتقدّر الحكومة العراقية أن البلاد خسرت حوالي ٢٠ في المائة من مخزونها المائي.